

في مجتمعاتنا العربية التي تعتمد بدرجة كبيرة على ما تقدمه الدولة من خدمات ومساعدات في مجالات أساسية، تسهل ملاحظة حجم التداخلات والإرباكات المزممة التي تعيق عملية تنظيم دور ومسئوليات القطاع الخاص وإسهاماته، التي تدل على نقص بل وتخلف في مفهوم الشراكة الاجتماعية.



ربما بسبب غياب القوانين والتشريعات وحتى الحوافز على مستوى الدولة الواحدة، والتي من شأنها لو وجدت أن تنظم تلك المسؤولية الاجتماعية أو توّطرها ضمن توجهات الدولة التنموية في إطارها الأوسع.

وبحسب طبيعة مجتمعاتنا العربية تحديداً وما تعايشه من عادات وتقاليدها، وبالنظر كذلك إلى أننا نعيش في مجتمعات ذات اقتصاديات ريعية تعتمد بدرجة كبيرة على ما تقدمه الدولة من خدمات ومساعدات بالنسبة لقضايا أساسية مثل التعليم والصحة، ومعالجة الفقر والمساعدات الاجتماعية، والبطالة وما يرتبط بقضايا الضمان الاجتماعي التي كفلتها الدساتير والقوانين المكتوبة، فإنه تسهل ملاحظة حجم التداخلات والإرباكات المزممة

مازالت غالبية الشركات في عالمنا الثالث تحديداً، تتناسى، بل وتلغي دورها الاجتماعي من على أجنداتها ومن ميزانياتها وعوائد أرباحها السنوية، ومازالت النظرة السائدة لمسئولية الشركات لدينا لا تتعدى الإسهام في بعض الجوانب الخيرية أو الموسمية

## المسئولية الاجتماعية للشركات .. بين قصور التشريعات .. وغياب المسئولية الأخلاقية



بقلم: عبد النبي سلمان

عضو مجلس النواب البحريني السابق

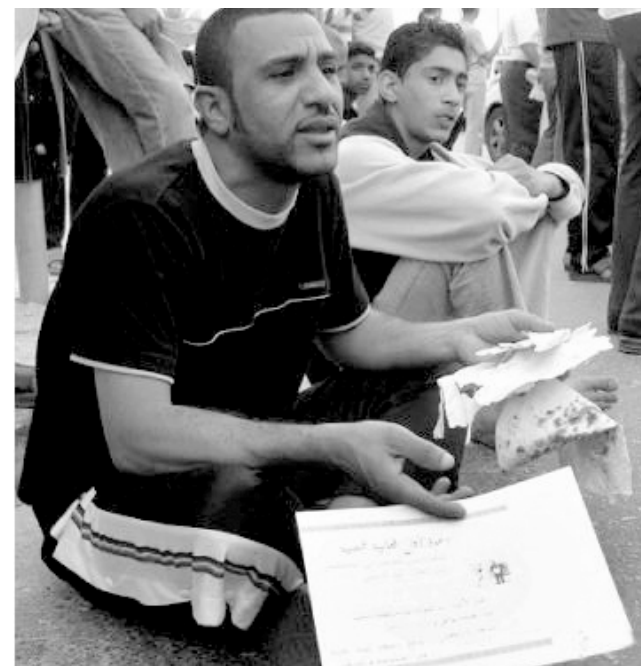
من الفساد وتقليص معدلات الجريمة واستغلال الأحداث في الحروب وفي الدعارة وغيرها، وكلها مؤشرات ذات انعكاسات مباشرة على قضايا السلم الاجتماعي، والتي تفرض على الدول والأنظمة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ومن مواقعها المختلفة مسؤوليات جسام لا سبيل للتكرار لها أو إهمالها.

ونستطيع أن نفهم معنى تعاضم الحديث على المستوى العالمي حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وللقطاع الخاص بشكل عام وعلاقتها بمؤشرات التنمية، حيث مازالت غالبية الشركات في عالمنا الثالث تحديداً، تتناسى، بل وتلغي دورها الاجتماعي من على أجنداتها ومن ميزانياتها وعوائد أرباحها السنوية، ومازالت النظرة السائدة لمسئولية الشركات لدينا لا تتعدى الإسهام في بعض الجوانب الخيرية أو الموسمية، وهو إسهام غير منتظم أصلاً ولا يخضع لمعايير ملزمة أو مقبولة أحياناً، وذلك

بالنسبة لمجلس الأعمال العالمي تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة مرتكزات أساسية، هي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة، وباعتقادنا يمكن لتلك المرتكزات أن تكون محل إجماع عالمي، نتيجة لترابط مكوناتها في بلوغ أهداف التنمية الشاملة والمستدامة والتي لم تغفلها أهداف الألفية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتأسيساً على ذلك يمكننا أن نفهم حجم الانتقادات التي توجه عادة لمشاريع التنمية الاقتصادية بشكل عام، على الرغم من تحقيق بعضها لنجاحات محدودة أو شكلية أو حتى مؤقتة، جراء ما يعترض تلك المشاريع من حلقات مفقودة أو متباعدة، حيث تنتفي نتيجة لذلك مقومات وملامح أساسية ليس أقلها قضايا مثل الاهتمام بالبيئة كالتلوث وتجفيف البحيرات وتدمير الخلجان والأنهار والمسطحات المائية، وبقضايا التنمية الاجتماعية كالفقر والبطالة والحد



يمكننا أن نتساءل بمشروعية حول مدى قدرة التشريعات والقوانين وحدها على حماية المجتمع وتعزيز مسألة الشراكة ضمن منظومة أخلاقية موثوقة وراسخة، وخلق ذلك الهارموني المطلوب بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي بعيداً عن تكريس مجرد حالة الإلزام وحدها.



كاملاً في تحقيق تلك الشراكة المنتظرة، نظراً لكلفتها السياسية المستقبلية بالنسبة لقائمة حساباتها، حيث لا تبدو الحكومات أنها في وارد القبول بها حالياً على الأقل، أضف إلى ذلك غياب النظام الضريبي الفاعل.

من هنا فإن مكن الإرباك الذي نعنيه تحديداً يكمن في أنه على الرغم من طبيعة بيئتنا الاجتماعية الحاضنة أصلاً لمبدأ الشراكة الاجتماعية بحسب العادات والتقاليد، وما يلتصق بها من جذور حضارية وعقائدية، وتزيدها وهجاً طبيعة مجتمعاتنا التكاملية المتضامنة، إلا أنها تبقى عاجزة بالفعل عن تحقيق ذلك النوع من الشراكة الاجتماعية الفاعلة، سواء بين الحكومات والأفراد، أو حتى بين الحكومات والقطاع الخاص، والتي لا شك أنها تتطلب شراكة حقيقية في القرار السياسي والاقتصادي وبقية المناحي الاجتماعية، حتى ترسم معها صورة الدولة الحقيقية التي نُدش نحن في

الشرق تحديداً بحضورها في المجتمعات المتقدمة، لنكتفي بمتابعة خطوات تقدمها الحضاري، دون أن نجيب عن تساؤل لاتنا المزمنا حول أسباب عجزنا عن القيام بما تقوم به تلك المجتمعات الرأسمالية، خاصة في مسألة الشراكة الاجتماعية، حيث تعتبر مسألة الشراكة الاجتماعية للشركات أحد المعايير المهمة لمؤشرات التنافسية الاقتصادية في تلك الدول، هناك حيث تتماهى الأدوار، لا فرق يبدو كبيراً بين دور الحكومات أو دور المؤسسات الخاصة أو دور مؤسسات المجتمع المدني، إلا بحسب ما تحدده التشريعات الناظمة لمنظومة القيم وقواعد الشراكة وتوزيع المسؤوليات والأدوار بين مختلف الأطراف المؤسسة للعقد الاجتماعي فيها. وهنا يمكننا أن نتساءل بمشروعية حول مدى قدرة التشريعات والقوانين وحدها على حماية المجتمع وتعزيز مسألة الشراكة ضمن منظومة أخلاقية موثوقة وراسخة، دون تقدم حقيقي في مفهوم ومبدأ الشراكة الاجتماعية، وخلق ذلك الهارموني المطلوب بين ما هو قانوني وما هو أخلاقي بعيداً عن تكريس مجرد حالة الإلزام وحدها؟!.

من هنا فإن ارتفاع الأصوات المطالبة بدور اجتماعي وأخلاقي أكثر تأثيراً في مؤسسات القطاع الخاص ضمن عملية التنمية الشاملة، تصبح مطالبة مشروعة ومطلوبة بشدة، بل إنها يجب ألا تتوقف فقط عند حدود دعوات بعض القطاعات التجارية والاقتصادية بدور الشريك المؤثر في مجمل القرارات السياسية والاقتصادية، حيث يطالبون بدور مؤثر في مؤسسات القرار كالحكومات والبرلمانات والمجالس، الدور الذي أضحى معلوماً أنه يأتي ضمن سياق حماية مصالح رجال الأعمال والقطاع الخاص وليس بدوافع الفعل الإيجابي المنتظر منهم باتجاه مزيد من الشراكة المجتمعية التي تعني أول ما تعني الحفاظ على ضرورات السلم الأهلي، الذي لن يتأتى بكل تأكيد إلا من خلال تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية والإسهام الإيجابي للفئات



لا تريد غالبية الحكومات العربية أن تمشي الشوط كاملاً في تحقيق تلك الشراكة المنتظرة، حيث لا يبدو أنها مستعدة للقبول بها حالياً على الأقل، نظراً لكلفتها السياسية المستقبلية بالنسبة لقائمة حساباتها.



المتسمة لدفة الاقتصاديات الوطنية في الشأن الاجتماعي، بحيث يكون القطاع الخاص شريكاً ليس فقط في تنمية الاستثمارات والشراكات التجارية، بل وأيضاً في تنمية المجتمع والإنسان، وذلك عبر التأسيس لشراكة غير منقوصة مع الحكومات التي عليها تكمن مسؤولية استثنائية في خلق تلك الشراكة الفاعلة، بحيث نستطيع من خلالها أن ننأى بمجتمعاتنا وشعوبنا عن حدة الصراعات الاجتماعية التي تتأسس نتيجة لها الكثير من الظلمات الاجتماعية، خاصة عندما تغيب التشريعات وتنتفي القيم الأخلاقية الموجهة لمسيرة التنمية الشاملة، وعلى قطاعنا الخاص، العربي تحديداً أن يصغي جيداً إلى نصيحة الخبير العالمي «البروفيسور مايكل بورتر» عندما قال: «إن الشركات الناجحة في حاجة إلى مجتمع صحي وبدوره يبقى المجتمع الصحي في حاجة إلى شركات ناجحة».

على الرغم من طبيعة بيئتنا الاجتماعية الحاضنة أصلاً لمبدأ الشراكة الاجتماعية بحسب العادات والتقاليد، إلا أنها تبقى عاجزة بالفعل عن تحقيق ذلك النوع من الشراكة الاجتماعية الفاعلة، التي تتطلب شراكة حقيقية في القرار السياسي والاقتصادي وبقية المناحي الاجتماعية